

القطاع الزراعي

نظرة عامة

ارتفع الناتج الزراعي للدول العربية إلى حوالي 113.7 مليار دولار في عام 2009، أي بمعدل نمو بلغ حوالي 12.4 في المائة. وفي المقابل، فقد ارتفعت نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (بالأسعار الجارية) من 5.2 في المائة في عام 2008 إلى 6.7 في المائة في عام 2009. وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي عام 2009 حوالي 345 دولاراً محققاً بذلك نمواً قدره 9.5 في المائة. ويعود سبب النمو في الناتج الزراعي إلى التحسن في أداء النشاط الزراعي في عدد من الدول العربية الزراعية الرئيسية مثل مصر والسودان والجزائر والمغرب وسورية. كما ساهمت الظروف المناخية المواتية في زيادة الإنتاج النباتي خلال عام 2009 بنسبة 7.2 في المائة، حيث شملت الزيادة معظم المحاصيل الزراعية كالحبوب والبقوليات والبذور الزيتية والخضروات والفواكه والمحاصيل السكرية. وفي المقابل، سجل الإنتاج الحيواني بجميع مكوناته معدلات نمو بلغت 2.5 في المائة، في حين حقق الإنتاج السمكي نمواً طفيفاً بلغ 1.3 في المائة.

شكلت القوى العاملة الزراعية في الدول العربية حوالي 24.1 في المائة من إجمالي العاملين في كافة القطاعات الاقتصادية خلال عام 2008. ويتراوح متوسط دخل الفرد في القطاع الزراعي بين حوالي ثلث إلى خمس متوسط الدخل في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وفي مجال التجارة الخارجية للسلع الزراعية، ارتفعت الصادرات من حوالي 13.9 مليار دولار في عام 2007 إلى نحو 16.3 مليار دولار في عام 2008، أي بمعدل نمو سنوي قدره 16.8 في المائة. كما ارتفعت الواردات من حوالي 51.4 مليار دولار إلى نحو 60.2 مليار دولار خلال الفترة نفسها، أي بنسبة نمو بلغت 17.0 في المائة جراء الزيادة الكبيرة في أسعار السلع الغذائية. وارتفع العجز في الميزان التجاري الزراعي بشكل مطرد منذ مطلع الألفية ليصل إلى حوالي 43.9 مليار دولار في عام 2008.

وقد أدى استمرار التفاوت بين معدلات نمو الإنتاج الزراعي من السلع الزراعية وتزايد الطلب عليها إلى ارتفاع قيمة الفجوة الغذائية لتصل إلى حوالي 29.9 مليار دولار عام 2008 مسجلة بذلك ارتفاعاً بنسبة 19.9 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. ومن جانب آخر، سجلت الدول العربية تراجعاً في نسبة الاكتفاء الذاتي في عدد من السلع الغذائية الرئيسية في عام 2008 وفي مقدمتها الحبوب (من ضمنها القمح والشعير) والبقوليات والزيوت. وفي المقابل، حققت بعض السلع

اكتفاءً ذاتياً وهي البطاطس والخضروات والأسماك، في حين اقتربت بعض السلع الأخرى من الاكتفاء الذاتي وهي الفواكه والبيض.

وفي جانب الأوضاع المائية، فما زالت الدول العربية تعاني من عجز مائي يتوقع أن يتعاضد في المستقبل في ضوء تزايد عدد السكان وارتفاع قيمة الفجوة الغذائية، والاستخدام الجائر للموارد المائية، علاوة على ضعف وسائل الري نظراً لاستخدام طرق الري التقليدية، وبما يؤدي إلى استنزاف العناصر الغذائية في التربة وانخفاض العائد من المياه وتدني إنتاجية الأرض.

النتاج الزراعي العربي

ارتفع الناتج الزراعي العربي بالأسعار الجارية إلى حوالي 113.7 مليار دولار في عام 2009، مسجلاً نمواً نسبته 12.4 في المائة مقارنة بمعدل نمو سنوي بلغت نسبته 8.1 في المائة خلال الفترة 2009-2000، الملحق (1/3) والجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)

النتاج الزراعي بالأسعار الجارية في الدول العربية

معدل النمو السنوي (%)		2009	2008	2005	2000	
2009-2008	2009-2000					
12.4	8.1	113.7	101.2	70.6	56.2	الناتج الزراعي (مليار دولار)
		6.7	5.2	6.4	8.3	مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (%)
		345	315	236	210	نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)

المصدر: الملحق (1/3).

ويعود سبب النمو في الناتج الزراعي خلال عام 2009 إلى التحسن الملحوظ في أداء النشاط الزراعي في عدد من الدول العربية الزراعية الرئيسية مثل مصر والسودان والجزائر والمغرب وسورية والتي شكل ناتجها الزراعي حوالي 71 في المائة من إجمالي الناتج الزراعي العربي لعام 2009. وقد تراوحت نسبة نمو الناتج الزراعي في هذه الدول بين 20.7 في المائة في سورية و7.9 في المائة في السودان. ويأتي هذا النمو على الرغم من تراجع أسعار السلع الزراعية في الأسواق العالمية مثل الحبوب والبقول والزيوت والدرنيات والألياف واللحوم. وسجلت الدول العربية الأخرى نمواً بدرجات متفاوتة في الناتج الزراعي في عام 2009، باستثناء موريتانيا والكويت اللتين تراجع فيهما بنسبة 6.4 في المائة و4.9 في المائة، على التوالي. وقد بلغت نسبة نمو الناتج الزراعي في الأردن 24 في المائة وفي اليمن 19.1 في المائة، في حين تراوحت نسبة النمو بين 14.7 في المائة و9.4 في المائة في البحرين وجيبوتي والكويت ولبنان والعراق. أما في بقية الدول العربية فقد جاء النمو في الناتج الزراعي دون 7 في المائة في عام 2009.

وتتفاوت الأهمية النسبية للنتائج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بين الدول العربية، إذ تكون مرتفعة في الدول ذات الإمكانيات الزراعية الجيدة مثل السودان حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي حوالي 30.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009، تلتها سورية بنسبة 21.7 في المائة، ثم المغرب بنسبة 15 في المائة ومصر بنسبة 13 في المائة والجزائر بنسبة 9.2 في المائة وتونس بنسبة 8.2 في المائة. وقد تراوحت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية الأخرى مثل موريتانيا واليمن ولبنان وليبيا والأردن بين 18.8 في المائة و2.9 في المائة في عام 2009. وتتنخفض تلك النسبة في الدول العربية ذات الإمكانيات الزراعية المحدودة، حيث تراوحت بين 3.3 في المائة و0.1 في المائة. ويعكس هذا التباين من حيث الأهمية النسبية للنتائج الزراعي في الدول العربية حالة عدم التوازن القطاعي حيث تكون منخفضة في الدول العربية التي تلعب فيها الصناعات الاستخراجية دوراً محورياً، بينما تكون مرتفعة في الدول العربية التي لا تساهم القطاعات الاقتصادية الأخرى بالقدر الكافي في الاقتصاد الوطني. ومن جانب آخر، فقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الدول العربية بنسبة 9.5 في المائة في عام 2009 ليصل إلى حوالي 345 دولاراً. وقد تفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية، إذ بلغ حوالي 509 دولاراً في الإمارات، وتراوح بين 564 دولار و319 دولار في كل من سورية السودان ولبنان والسعودية والمغرب والجزائر وتونس ومصر. كما تراوح متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي بين 253 دولار و112 دولار في كل من ليبيا وعمان وموريتانيا والعراق واليمن والأردن، في حين جاء دون 100 دولار في كل من الكويت والبحرين وقطر وجيبوتي.

الموارد الطبيعية في الدول العربية

تتميز الدول العربية بوجود أقاليم مناخية زراعية متنوعة حيث المناخ المعتدل، والمناخ الحار الممطر، والمناخ الجاف، والمناخ الممطر الشتوي، والمناخ الممطر الصيفي المداري. وقد ساهم ذلك في تنوع بيولوجي في البيئة بشقيها النباتي والحيواني، وفي توفير كميات من الموارد الوراثية النباتية التي تشكل ركيزة أساسية في تحقيق تقنية حيوية فاعلة. غير أن شح هطول الأمطار وتباين معدلاتها بين الأقاليم أحدث خللاً في التوازن الطبيعي البيئي وشكل أحد أهم المعوقات أمام التنمية الزراعية.

الأراضي الزراعية

تمتلك الدول العربية موارد طبيعية هامة ومتنوعة، وتشكل مساحة الأراضي القابلة للزراعة نحو 14 في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية البالغة حوالي 1,415 مليون هكتار، بينما لا تتجاوز المساحة المستغلة منها زراعياً الثلث، نظراً لوقوع حوالي أربعة أخماس الأراضي الزراعية العربية في المناطق الجافة وشبه الجافة التي لا يتعدى المعدل السنوي لسقوط الأمطار فيها 300 مم مما يسهم في محدودية وندرة الموارد المائية اللازمة لاستغلال المزيد من الأراضي الزراعية.

بلغت مساحة الأراضي المستغلة للإنتاج الزراعي حوالي 71.2 مليون هكتار في عام 2008، منها 8.6 مليون هكتار أراضي زراعية مستديمة و62.6 مليون هكتار أراضي زراعية موسمية. وقد شكلت مساحة أراضي الزراعة المطرية حوالي 55 في المائة من مساحة الأراضي الزراعية الموسمية، ومساحة الأراضي الزراعية المروية 16.8 في المائة من مساحة الأراضي الزراعية الموسمية ومساحة الأراضي المتروكة (بور) 28.2 في المائة في عام 2008. وقد ازدادت مساحة الأراضي الزراعية المستغلة بنسبة 13.3 في المائة في عام 2008 نظراً لزيادة مساحة أراضي الزراعة الموسمية بنسبة 13.6 في المائة ومساحة أراضي الزراعة المستديمة بنسبة 11.1 في المائة. وقد ارتفعت مساحة أراضي الزراعة المطرية والمروية بنسبة 16.4 في المائة و1.9 في المائة على التوالي في عام 2008. وفي المقابل، سجلت مساحة الأراضي المتروكة دون استغلال زيادة بنسبة 15.9 في المائة، حيث تترك لاستعادة قدرتها على الإنتاج من جهة، ولمحدودية الموارد المائية الكافية لاستغلالها وزراعتها من جهة أخرى، الملحق (2/3).

المراعي

تراجعت مساحة المراعي في الدول العربية بنسبة 14.3 في المائة في عام 2008 نظراً لانخفاض معدلات هطول الأمطار في معظم الدول العربية التي تمتلك موارد رعوية حيث تقع غالبية هذه الموارد في المناطق الجافة وشبه الجافة. كما يعود هذا التراجع إلى عدم توفير الرعاية والاهتمام اللازمين لتطوير أداء هذه المناطق واستمرار الممارسات الزراعية غير المناسبة، والرعي الجائر والمبكر نظراً لعدم تنظيم استغلالها وفق أسس علمية وتنظيمية. وقد نجم عن ذلك انخفاض الكثافة الرعوية وتراجع معدلات الاستفادة منها، حيث تزيد الحمولة الحيوانية الراهنة للمراعي الطبيعية في الدول العربية بحوالي 20 في المائة عن طاقتها الاستيعابية الحالية. وتعتبر إنتاجية المراعي في الدول العربية منخفضة بالمقارنة مع الدول الأخرى، إذ تمثل حوالي 20 في المائة من إنتاجية المراعي في الدول المتقدمة وحوالي ثلث مثيلاتها في الدول النامية. وتجدر الإشارة إلى أن مساحة المراعي مثلت حوالي 35 في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية في عام 2008.

وتتمثل مجالات تطوير المراعي الطبيعية في الدول العربية في الحماية الطبيعية والتقوية الاصطناعية للنباتات الرعوية من خلال تنفيذ مشروعات إعادة الغطاء النباتي، وتطبيق دورات رعوية تقوم على مبدأ الحماية الدورية، ودعم التكامل النباتي - الحيواني، وتوعية مربي المواشي وإرشادهم وتنظيمهم وإشراكهم في وضع وتنفيذ بعض البرامج، وإصدار التشريعات المناسبة وتطبيقها لحماية المراعي من الاعتداءات والتجاوزات.

الغابات

شكلت مساحة الغابات حوالي 6.7 في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية في عام 2008، حيث تعتبر هذه النسبة منخفضة بالمقارنة مع المعايير الدولية التي تحدد المساحة المثالية للغابات بخمس المساحة الإجمالية لكل دولة. ويقع

حوالي 95 في المائة من الغابات في ست دول عربية هي السودان، حيث يتمركز حوالي نصف المساحة الإجمالية للغابات تليها وفق الأهمية الجزائر والمغرب والصومال وموريتانيا واليمن. وتختلف هذه الغابات من حيث إنتاجيتها ونباتاتها اختلافاً واسعاً، إذ تتراوح بين غابات كثيفة وبقايا غابات ضعيفة. ولم تحظ الغابات بما تستحق من اهتمام ورعاية، إذ تخضع للعديد من التعديات والانتهاكات كالإزالة والاستغلال التجاري والحرائق والحرق. وكانت محصلة ذلك انخفاض مساحة الغابات في بعض الدول العربية كالسودان وموريتانيا، وتراجع الإنتاجية والكثافة في دول أخرى. ووفقاً لبيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فقد انخفضت مساحة الغابات في الدول العربية من 133 مليون هكتار في عام 1965 إلى حوالي 95 مليون هكتار في عام 2008، أي بمتوسط تراجع سنوي يقدر بنحو 880 ألف هكتار.

وتتوقف مساعي حماية الغابات وتطويرها على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ريفية متكاملة وشاملة تؤمن مصادر دخل وفرص عمل جديدة، وتوفر مصادر طاقة بديلة، وعلى تطبيق سياسات توعية للحد من التعديات على الغابات. وتتمثل إجراءات مواجهة انحسار الغابات وضعفها في منع القطع التجاري الجائر وتطبيق أسلوب القطع التدريجي التحسيني، وزراعة الأشجار البديلة المناسبة بيئياً واقتصادياً وتقنياً، وتحسين النظام الرعوي بتقوية المراعي الطبيعية وزراعة الشجيرات الرعوية، وزراعة شجيرات الحطب السريعة النمو والمقاومة للجفاف للحد من التحطيب المفرط. كما تشمل الإجراءات إصدار وتطبيق القوانين الرادعة للحد من استخدام الأراضي الحراجية للزراعة والتركيز عوضاً عن ذلك على التكثيف المحصولي وزيادة إنتاجية الأراضي المزروعة، واستصلاح المزيد من الأراضي القابلة للزراعة في المناطق الملائمة، وإنشاء المحميات للحفاظ على التوازن البيئي وإعادة التأهيل الطبيعي، والحفاظ على الثروة من المصادر الوراثية المحلية.

الموارد المائية في الدول العربية

يعتبر الوطن العربي من أكثر مناطق العالم فقراً بالمياه، فهو يقع في المناطق الجافة وشبه الجافة التي تمتد معظم أراضيها في منطقة حزام الصحارى المعروفة بندرة أمطارها وعدم انتظام كميات هطولها وتوزيعها الجغرافي مما يقلل من فرص الاستفادة منها. ومع أن سكان الوطن العربي يمثلون حوالي 5 في المائة من سكان العالم ومساحته تقدر بحوالي 10 في المائة من مساحة اليابسة، إلا أن معدلات هطول الأمطار فيه تشكل حوالي 2 في المائة فقط من الإجمالي العالمي. ويأتي ذلك في الوقت الذي يعتمد جزء كبير من الإنتاج الزراعي العربي على الزراعة المطرية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حصة الوطن العربي تبلغ أقل من 1 في المائة من موارد المياه في العالم. كما أن المتوسط السنوي لنصيب الفرد من المياه المتجددة في الدول العربية يبلغ 760 م³، مقابل أكثر من سبعة آلاف م³ على المستوى العالمي، حيث من المتوقع أن يتراجع إلى 624 م³ خلال فترة لا تتجاوز عام 2030. وتقدر الموارد المائية المتجددة في الوطن العربي بحوالي 338 مليار م³ في السنة، حيث تتكون هذه الموارد من المياه السطحية المتجددة (الأمطار والأنهار) والمياه الجوفية، والمياه غير التقليدية التي تتمثل في مياه التحلية ومياه التنقية التي تشكل نسبة ضئيلة، الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)

الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي حسب مصادرها

(مليار م³)

مجموع الموارد المائية المتاحة	الموارد المائية غير التقليدية		مجموع الموارد المائية المتجددة السطحية والجوفية	الموارد المائية الجوفية			الموارد المائية السطحية
	مياه التحلية	مياه التنقية		المتاح	التغذية السنوية	المخزون	
349	2.5	8.1	338.4	35	42	7,734	296.4

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة السمكية في الوطن العربي عام 2009.

المياه السطحية

تقدر الموارد المائية السطحية المتجددة (الأنهار والأمطار) بحوالي 296 مليار م³ سنوياً، حيث تبلغ حصة القطاع الزراعي منها حوالي 263 مليار م³، أي حوالي 89 في المائة. كما تقدر حصة الاستهلاك المنزلي بنحو 6 في المائة، وحصة القطاع الصناعي بحوالي 5 في المائة.

وتضم الدول العربية 18 نهراً تنبع من خارج الأراضي العربية هي أكبر الأنهار في المنطقة، وأهمها أنهار النيل والفرات ودجلة والسنغال وشبيلي وجوبا. وإجمالاً، يأتي حوالي 59 في المائة من المياه السطحية في الدول العربية من هذه الأنهار المشتركة، الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)

الموارد المائية السطحية للأنهار الدولية في الوطن العربي
ذات المنشأ الداخلي والخارجي

(مليار م³)

مجموع الموارد المائية في الأنهار المشتركة	منشأ خارجي	منشأ داخلي	الدولة
18.8	16.0	2.8	سورية
60.8	39.0	21.8	العراق
0.3	0.2	0.1	الأردن
56.0	55.5	0.5	مصر
25.0	18.5	6.5	السودان
8.1	4.5	3.6	الصومال
5.8	5.4	0.4	موريتانيا
174.8	139.1	35.7	المجموع (دول المورد المشترك)

المصدر: المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة "أكساد".

وتعتبر الأمطار المورد الرئيسي للمياه السطحية حيث يتراوح معدل حجم الهطول المطري السنوي ما بين 2,000 مليار م³ و 2,300 مليار م³، يضيع حوالي 85 في المائة منها بالتبخر. وتتسم الهطولات المطرية في معظم أرجاء الوطن العربي بتفاوت كمياتها وكثافتها من عام لآخر وعدم الانتظام الزمني والمكاني، حيث أن 67 في المائة من أراضي الدول العربية تقل أمطارها عن 100 مم في السنة وبعضها تنعدم فيه الأمطار. وتشكل الأمطار في هذه المناطق غالباً من خلال عواصف مطرية شديدة خلال فترات قصيرة تحول دون استغلالها ما لم يتم إقامة المشاريع لنشر هذه المياه للاستفادة منها في تنمية المراعي وتغذية المياه الجوفية. ويقدر حجم الأمطار الهاطلة في هذه المناطق بحوالي 330 مليار م³ في السنة. كما يتلقى حوالي 15 في المائة من أراضي الدول العربية معدل هطول مطري يتراوح بين 100 و 300 مم سنوياً، حيث يقدر حجم أمطارها بحوالي 438 مليار م³ سنوياً. وهذا يعني أن حوالي 82 في المائة من أراضي الوطن العربي يقل معدل الهطول المطري فيها عن 300 مم، وهي معدلات لا تمكّن في حد ذاتها من إقامة استثمار زراعي مجد يتمتع بالاستقرار، وتشكل هذه الأراضي النسبة الكبرى من المراعي الطبيعية في الدول العربية. وتبلغ مساحة الأراضي التي يزيد معدل الهطول المطري فيها عن 300 مم حوالي 18 في المائة من مساحة الوطن العربي. ويقدر حجم الهطول المطري في هذه المناطق بنحو 1,515 مليار م³ سنوياً، حيث تتركز فيها زراعة الحبوب والأشجار المثمرة. وتجدر الإشارة إلى أن أقصى هطول مطري في الدول العربية يقدر بنحو 1,800 مم في السنة في بعض مناطق السودان واليمن، بينما تنخفض معدلات الهطول إلى الحدود الدنيا في المناطق الصحراوية وشبه الجزيرة العربية، عدا المناطق المتاخمة للساحل في عمان واليمن والسعودية. وبشكل عام، فإن متوسط هطول الأمطار السنوي في الدول العربية لا يزيد عن 160 مم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوطن العربي يتعرض لفترات جفاف شبه دورية تترك آثارها السلبية على موارده المائية بصورة خاصة، وعلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة، الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)

توزيع الأمطار في الأقاليم المختلفة في الدول العربية

الإقليم	حجم الأمطار (مليار م ³)	الحصة (في المائة)
إقليم شبه الجزيرة العربية ⁽¹⁾	211	9.2
إقليم المشرق العربي ⁽²⁾	178	7.8
إقليم المغرب العربي ⁽³⁾	588	25.8
إقليم المنطقة الوسطى ⁽⁴⁾	1,305	57.2
المجموع	2,282	100.0

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

(1) السعودية، عمان، قطر، الإمارات، الكويت، البحرين واليمن.

(2) سورية، الأردن، لبنان، فلسطين والعراق.

(3) المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا وموريتانيا.

(4) السودان، الصومال، مصر وجيبوتي.

المياه الجوفية

يقدر حجم المياه الجوفية في الدول العربية بحوالي 7,734 مليار م³، حيث يخترن القسم الأكبر من هذه المياه في الأحواض الجوفية الضخمة التي تحتوي على كميات كبيرة من المياه غير المتجددة، مثل حوض الحجر الرملي النوبي، والأحواض الكبرى في شمال أفريقيا والجزيرة العربية. ولا تخضع المياه الجوفية في هذه الأحواض للاستغلال حالياً لأسباب متعددة أهمها عدم تغذيتها إلا في مجال ضيق للغاية. وتقدر التغذية السنوية للأحواض الجوفية في الدول العربية بحوالي 42 مليار م³، في حين تبلغ الكميات الممكن استغلالها منها حوالي 35 مليار م³ في أحسن الأحوال. وتجدر الإشارة إلى أن معظم الطبقات المائية الجوفية في الجزيرة العربية والمغرب العربي هي مياه متوسطة إلى عالية الملوحة يتطلب استخدامها إجراءات محددة ومراقبة مستمرة لدرء خطر حدوث تملح في التربة، وانخفاض في الإنتاج الزراعي. وتتعرض المياه الجوفية إلى الاستنزاف الجائر في معظم الدول العربية بسبب الحفر العشوائي للآبار، والتوسع الأفقي في المساحات المزروعة، وعدم توفر القياسات الدورية الدقيقة لحجم المخزون المتاح مقارنة بالكميات التي يتم استخراجها فعلاً، وعدم استخدام أنظمة الري الحديثة التي تتيح الاستفادة المثلى من هذه المياه عالية التكلفة. ويُشار إلى أن المخزون الجوفي يمثل الاحتياط الرئيسي لتلبية الطلب المتزايد على المياه للاستخدامات المختلفة في ظل محدودية الهطول المطري، وتراجع تصاريف الأنهار، والأخطار الكبيرة التي تكتنف استمرار تدفق مياه الأنهار المشتركة مع دول أخرى بنسب مستقرة، الأمر الذي يؤكد الحاجة لوضع الضوابط للحفاظ على هذا المخزون وصيانتته.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن ثمان دول عربية تشترك في مياهها الجوفية أيضاً بأحواض مشتركة مع دول مجاورة غير عربية، كما تشترك أغلب الدول العربية مع بعضها البعض في أحواض جوفية أخرى. وعلى الرغم من الأهمية البالغة للأحواض الجوفية المشتركة مع الدول المجاورة، فإن البيانات والمعطيات المتوفرة بشأنها قليلة حيث لم يجر تقدير دقيق لحجم المياه المشتركة، ولم تتم دراسة الأحواض الجوفية غير المتجددة بالشكل المطلوب. كما أن الدراسات المتوفرة المتعلقة بهذه الأحواض تتفاوت في معلوماتها وبياناتها بين دولة وأخرى، مما يتعذر معه معرفة تطورات الأوضاع المائية التي تبنى عليها مجمل عملية التنمية في الدول العربية.

كفاءة استغلال الموارد المائية

تعتبر عدم كفاءة استخدامات موارد المياه الحالية من أكبر التحديات التي تؤدي إلى استنزاف هذه الموارد، وذلك نتيجة لتدني كفاءة نقل وتوزيع المياه من المصادر إلى الحقل التي تتم بواسطة القنوات الترابية المفتوحة وضعف أساليب الري الحقلية. وتتراوح كفاءة استخدام موارد المياه بين 40 في المائة و50 في المائة على صعيد الدول العربية. ووفقاً للدراسات، فإن 15 في المائة من مياه الري تضيع في شبكات التوزيع، و25 في المائة في شبكات الري، و15 في المائة في الحقل. وبالتالي، فإن متوسط الفاقد من المياه يقدر بأكثر من 100 مليار م³، تمثل حوالي 65 في المائة من المياه

المستخدمة في الري. وقد بينت الدراسات التي أجريت في عدد من الدول العربية⁽¹⁾ أن استخدام وسائل الري الحديثة يساعد على توفير 58 في المائة من المياه، ويزيد الإنتاج بحدود 35 في المائة ويخفض الحاجة للعمالة إلى 50 في المائة. كما أن تطوير الري السطحي فقط على مستوى الحقل يحقق وفراً يتراوح ما بين 33 في المائة و77 في المائة من المياه المستخدمة. وبالتالي، فإن رفع كفاءة الاستخدام بشكل عام من 50 في المائة إلى 70 في المائة توفر حوالي 50 مليار م³ في السنة، تمثل حوالي 30 في المائة من المياه المستخدمة في الري حالياً.

وتعتبر معدلات استخدامات المياه قياساً بالمتاح منها أحد مؤشرات الحكم على أوضاع الموارد المائية المتاحة. ووفقاً للمعدلات العالمية، تعتبر نسبة استخدام للمياه تزيد عن 15 في المائة مؤشراً للعجز المائي. ويقدر معدل الاستخدام العالمي للموارد المائية بحوالي 7.5 في المائة، في حين يقدر معدل الاستخدام في الدول العربية بحوالي 76.6 في المائة، وهو ما يعد أخطر مؤشرات العجز المائي. وهناك دول عربية زادت نسبة استخدامها للموارد المائية عن 200 في المائة عما هو متاح لها، وذلك بسبب استخدامها للمياه الجوفية غير المتجددة (المياه الأحفورية) مما أدى إلى تراجع نصيب الفرد من المياه فيها إلى حوالي 500 م³ في السنة، وإلى أقل من ذلك بكثير في بعض الدول العربية. يضاف إلى ذلك ما يسببه الاستخدام الجائر من تدهور في نوعية المياه، وارتفاع تكاليف ضخها، وزيادة تكاليف المنتج الزراعي، وبالتالي عدم إمكانية استدامة المشاريع القائمة عليها.

ويقدر حجم الاستخدام للموارد المائية في الدول العربية بحوالي 190 مليار م³ سنوياً، يستخدم حوالي 169 مليار م³ منها للزراعة. وتستغل هذه الكميات لري حوالي 10.5 مليون هكتار، تشكل حوالي 14.8 في المائة من جملة المساحة المزروعة. ويغطي الري السطحي حوالي 85 في المائة من هذه الأراضي، والري بالرش حوالي 13 في المائة، وأساليب الري الأخرى 2 في المائة.

جهود الدول العربية لتطوير الموارد المائية

تركزت جهود الدول العربية خلال العقود الثلاثة الماضية على تنمية المتاح من الموارد المائية، فقد بلغ عدد السدود أكثر من 100 سد تخزيني، وتم استغلال كميات أكبر من المياه الجوفية وزيادة كميات مياه التحلية والمياه المعالجة والتوسع في تقنيات حصاد مياه الأمطار واستخدامات الاستشعار عن بعد. وقد تطور استخدام الموارد المائية في الدول العربية من 163 مليار م³ في عام 1985 إلى 296 مليار م³ في عام 2008.

وقد تمت زيادة الإنتاج لعدد من المحاصيل دون توجيه قدر ملائم من العناية لترشيد استخدام الموارد المائية عبر تنفيذ برامج التحول للري الحديث، وضبط عمليات الضخ من المياه الجوفية، ونشر التوعية باستخدامات المياه، وعدم الأخذ

(1) دراسات المركز العربي "أكساد" والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

بالاعتبار القيمة الاقتصادية للمياه لاستمرار الحياة والنمو، الأمر الذي أدى إلى تدهور واضح في كفاءة استخدام هذا المورد الحيوي. ونتيجة لهذه المعطيات، فقد ظهرت توجهات لدى الدول العربية ذات المساحات الزراعية الكبيرة لتحويل أنظمة الري السطحية إلى أساليب الري الحديث ومنها سورية ومصر وتونس والمغرب.

الأمّن المائي العربي

تعتبر المياه الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها مجمل النمو الاجتماعي والاقتصادي والعمراني، وهي العامل الحاسم في تحقيق الأمن الغذائي العربي. وقد أجمعت الدراسات التي أجرتها المنظمات العربية والإقليمية المتخصصة أن المنطقة العربية ستواجه عجزاً مائياً كبيراً في المستقبل، حيث بدأت تداعياته ومؤثراته في الظهور. وقد قدرت احتياجات القطاع الزراعي العربي من المياه بحوالي 338 مليار م³ عام 2008. وفي حال استمرار الوضع على ما هو عليه، أي تزايد عدد السكان بنسبة 2.4 في المائة سنوياً، وازدياد الفجوة الغذائية بنسبة 10 في المائة سنوياً خلال الفترة 2000-2008، فإن المنطقة العربية ستحتاج إلى تأمين ما يقارب 436 مليار م³ من المياه في عام 2030. غير أن واقع الحال يشير إلى أن الموارد المائية المتاحة لن تستطيع تلبية الاحتياجات الغذائية مهما بلغت تنميتها في المستقبل، حيث تقدر إمكانية تأمين الغذاء بحدود 24 في المائة في عام 2025. ومن جانب آخر، تشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى أن الهطول المطري في المنطقة العربية سينخفض بمقدار 20 في المائة نتيجة للتغيرات المناخية المتسارعة. ويظهر تراجع نصيب الفرد من المياه إلى ما دون 1,000 م³ سنوياً، وهو ما يعرف بخط الفقر المائي، أن المنطقة تعاني من عجز واضح في مواردها المائية لتلبية احتياجاتها منذ نهاية القرن الماضي، حيث من المتوقع أن يصل نصيب الفرد إلى ما دون 500 م³ بحلول عام 2025، الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5)

توقعات الطلب على المياه في الدول العربية مقارنة بعام 2009

السنة	القطاع الزراعي	الأغراض المنزلية والصناعية	الإجمالي
2009	338	24	362
2020	369	40	409
2030	378	58	436

المصدر: المركز العربي "أكساد" - المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

تبلغ الموارد المائية في الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل حوالي 2 مليار م³، منها 33 في المائة من الأراضي المحتلة في عام 1948 و35 في المائة من مياه الضفة الغربية و10 في المائة من قطاع غزة، و22 في المائة من هضبة الجولان. ومازال الكيان الإسرائيلي حتى الآن يستغل عدداً من مصادر المياه في جنوب لبنان بطريقة أو بأخرى حتى بعد إخراجه من الجزء الأكبر منه عام 2000.

ونظراً لأهمية الموارد المائية المشتركة في الموازنة المائية العربية فإن أهمية المياه من منشأ خارجي تتعاضد بإطراد، حيث أن واردات النيل التي تقدر بحوالي 55 مليار م³ لمصر و18.5 م³ للسودان عند مدينة أسوان، تشكل حوالي 97 في المائة من مياه مصر و77 في المائة من مياه السودان. كما أن نهري الفرات ودجلة يشكلان أكثر من 65 في المائة من مياه سورية والعراق. وقد قامت دول الجوار في أعالي المجاري المشتركة بتوسيع مشاريعها المائية، وزيادة معدلات السحب من هذه المجاري، حيث دخل بعض هذه المشاريع في التشغيل والاستثمار في أنهار دجلة والفرات والنيل. ومن المتوقع دخول مشروعات عملاقة أخرى خلال السنوات القليلة القادمة على نهر النيل، مما ينعكس سلباً على كمية ونوعية المياه الواردة إلى الدول العربية. كما تزداد أهمية نهر السنغال كمصدر رئيسي للمياه في موريتانيا.

وبناءً على هذه المعطيات، فإن الأوضاع المائية المعقدة في الدول العربية، والتي تتمثل بشح الموارد من مصادرها المختلفة الداخلية والخارجية، وتخلف وسائل الري، والاستثمار الجائر للموارد السطحية والجوفية، والأخطار المتوقعة في ضوء التغيرات البيئية والمناخية التي يشهدها العالم وتأثيراتها على معدلات الأمطار وتصريف الأنهار، بالإضافة إلى ما تتعرض له المياه الدولية المشتركة من أخطار، تتطلب صياغة إستراتيجية ورؤية عربية موحدة واتخاذ جملة من الإجراءات لحماية الحقوق العربية في المياه، والحفاظ على الأمن المائي ومستقبل الأجيال. وتشمل أهم هذه الإجراءات الاتفاق على أسس محددة لاستثمار المياه المشتركة بين الدول العربية ذاتها، وصياغة اتفاقيات عربية تؤسس لاتفاقيات مع دول الجوار، ووضع الدراسات المفصلة للأحواض الجوفية المشتركة، وترشيد استخدامات المياه السطحية والجوفية لتحقيق توازن بين الموارد المتاحة والطلب على المياه، ودعم العلاقات الطيبة بين الدول العربية ودول المجاري العليا للأنهار والأحواض الجوفية المشتركة، وتنفيذ مشروعات مشتركة مع هذه الدول في كافة المجالات، وتشجيع التعاون الفني في مجال بحوث المياه وتطوير نظم المراقبة والتحكم وتبادل المعلومات، وحماية المصادر المائية من التلوث، للوصول إلى إدارة متكاملة للموارد المائية المشتركة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة لكافة الدول المتشاطئة في إطار اتفاقيات مائية نهائية. وتتضمن هذه الإجراءات أيضاً اتخاذ خطوات فعالة لتثبيت الحقوق العربية من المياه في الأراضي المحتلة، وتوثيق هذه الحقوق في المنظمات والهيئات المعنية وفي مقدماتها منظمة الأمم المتحدة، وإعطائها الأولوية في أي مباحثات لاستعادة الأراضي العربية المغتصبة. وبالتالي، فمن الضروري انتهاج سياسات مائية ناجعة تنظر إلى المياه كمورد حياتي وتنموي، وتعتمد في إدارة الطلب على المياه على منظور اقتصادي واجتماعي يراعي التوازن بين توفير الاحتياجات وتحقيق أكبر عائد من استثمار المورد المائي.

الموارد البشرية

القوى العاملة في الزراعة

مثل السكان الزراعيون حوالي 27.6 في المائة من إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2008، بالمقارنة مع 31.3 في المائة في عام 2000. ويتميز عدد السكان الزراعيين بعدم الاستقرار نظراً لاستمرار الهجرة من الريف إلى

المدن، إلى جانب تنامي حاجة القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعة والخدمات لليد العاملة التي يتم الحصول على جزء منها من الريف الذي تتراجع فيه الحاجة إلى اليد العاملة بسبب انتشار المكننة الزراعية الحديثة. وتعتبر هذه الهجرة أحد المعوقات الرئيسية التي تحد من تطوير وتنمية القطاع الزراعي، إلى جانب مساهمتها في الضغط على سوق العمل وزيادة معدلات البطالة، وزيادة عدد العمالة الهامشية غير المنتجة.

وشكلت القوى البشرية الزراعية التي تضم شريحة السكان الزراعيين الذين تتراوح أعمارهم بين 15-64 سنة، حوالي 52 في المائة من إجمالي السكان الزراعيين خلال عام 2008. وقد مثلت القوى البشرية الزراعية العاملة إلى إجمالي السكان الزراعيين في الدول العربية حوالي 28.6 في المائة في عام 2008 وهي النسبة الأضعف بالمقارنة مع الدول الأخرى، الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6)
السكان الزراعيون والقوى العاملة النشطة اقتصادياً
في الزراعة لعام 2008

(مليون نسمة)					
نسبة 3 إلى 1 (في المائة)	نسبة 3 إلى 2 (في المائة)	القوى العاملة في القطاع الزراعي	القوى العاملة في كافة القطاعات	السكان الزراعيون	
		(3)	(2)	(1)	
28.6	25.2	26	104	92	الدول العربية
41.3	54.0	209	386	505	الدول الأفريقية
51.8	51.5	1,015	1,970	1,958	الدول الآسيوية
49.5	6.3	23	361	46	الدول الأوروبية
49.5	40.6	1,295	3,187	2,617	العالم

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - بيانات الحاسب الآلي 2009.

يتضح أنه من أصل قوى بشرية زراعية عربية إجمالية قدرها 47.7 مليون نسمة في عام 2008 (على أساس 52 في المائة من إجمالي السكان الزراعيين)، فإن نحو 26.3 مليون نسمة منهم فقط، أي حوالي 55 في المائة، يعتبرون ناشطين اقتصادياً في القطاع الزراعي العربي، وهذه نسبة متدنية بالمقارنة مع الدول النامية. وتبرز هذه الحقائق مدى حجم الطاقة البشرية المهمشة، إلى جانب الموارد الطبيعية غير المستغلة بصورة كفؤة مما يجسد خطورة البطالة بأنواعها وبخاصة في القطاع الزراعي.

وتفاوتت نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى بين الدول العربية، إذ تتجاوز تلك النسبة نصف إجمالي عدد العاملين في كل من جيبوتي وموريتانيا، وتقل هذه النسبة عن 50 في المائة في السودان والمغرب. أما في كل من العراق وسورية وتونس وعمان والجزائر ومصر واليمن فتتراوح هذه النسبة بين 13.6 في المائة و34 في المائة. وتتنخفض هذه النسبة في الدول العربية الأخرى ذات الموارد الزراعية المحدودة، إذ

تتراوح بين 1.5 في المائة و8.9 في المائة في كل من قطر والكويت ولبنان والبحرين والإمارات وليبيا والأردن، الملحق (3/3).

حصة العامل الزراعي من الناتج الزراعي

يتفاوت نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي بشكل كبير بين الدول العربية. ويرجع سبب هذا التفاوت إلى مجموعة من العوامل تتمثل في اختلاف الموارد الطبيعية المتاحة للاستغلال الزراعي ومدى جودتها وكفاءة وقدرة المزارع، ونصيبه من مدخلات الإنتاج الزراعي، والبنى التحتية المتاحة. وينخفض دخل العامل الزراعي من الناتج الزراعي بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ يتراوح متوسط دخل الفرد في القطاع الزراعي بين حوالي ثلث إلى خمس متوسط الدخل في القطاعات الأخرى غير الزراعية. وقد بلغ نصيب العامل الزراعي من الناتج الزراعي في الدول العربية كمجموعة حوالي 3,870 دولاراً في عام 2008، حيث يعتبر هذا المستوى متدنياً بالمقارنة مع نظيره في الدول المتقدمة، الملحق (4/3).

وعلى صعيد الدول العربية فرادى، فقد تراوح نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الدول العربية الزراعية الرئيسية بين 2,545 دولار و11,021 دولار في كل من المغرب والسودان والعراق ومصر والجزائر وسورية. أما في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي فقد تراوح نصيب العامل الزراعي بين 2,565 دولار و28,716 دولار. وقد تراوح نصيب العامل من تلك القيمة المضافة بين 115 دولار و20,877 دولار في الدول العربية ذات الموارد الزراعية الصغيرة نسبياً مثل جيبوتي واليمن وموريتانيا والأردن وليبيا، في حين بلغ نصيب العامل الزراعي في لبنان 47,806 دولار في عام 2008، وهو الأعلى بين الدول العربية. ويعود سبب انخفاض نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي العربي إلى ارتفاع عدد العاملين في القطاع وتدني قيمة الناتج الزراعي نظراً لضعف استخدام التقنية الحديثة في النشاط الزراعي من مكننة وبذور محسنة وري وتسويق، هذا إلى جانب انخفاض كفاءة العاملين في هذا النشاط.

المرأة العاملة في القطاع الزراعي

تعتبر المرأة الريفية محور التنمية الزراعية المستدامة في كثير من الدول النامية ومنها بعض الدول العربية الزراعية. ويعتمد نجاح الجهود المبذولة لتحقيق تلك التنمية على تطوير وتأهيل المرأة وإكسابها المهارات ودعمها بالخبرات، وتمكينها من امتلاك الموارد والتمويل اللازم للتوسع في الأنشطة الإنتاجية بما يحقق لها ولأسرتها الدخل الكافي لتحسين الحالة المعيشية.

تمثل مساهمة المرأة الريفية في الزراعة في بعض الدول العربية أكثر من 80 في المائة من مجمل القوى العاملة النسائية مثل الصومال والسودان والمغرب. كما تتفاوت تلك المساهمة بين الدول العربية الأخرى، إذ تتراوح بين 45 في المائة

في العراق و1 في المائة في الأردن. ويتركز عمل المرأة الريفية في أراضي الزراعة المطرية، حيث يقع على عاتقها معظم العمليات الزراعية ابتداءً من فلاحة الأرض حتى الحصاد. وتحمل المرأة عبء أكثر من 70 في المائة من العمليات الزراعية، وتنتج حوالي 90 في المائة من غذاء الأسرة، كما تعمل حوالي 16 ساعة يومياً في النشاطات الزراعية.

وبالرغم من إسهامات المرأة الريفية في الإنتاج الزراعي إلا أن هناك معوقات تعترض عملها، وأهمها عدم الاعتراف بدورها الإنتاجي الذي تضطلع به حيث لا يعود عليها أي دخل نقدي مباشر الأمر الذي يحد من مكانتها الاجتماعية. كما تنتشر الأمية بين النساء، إذ تتراوح نسبة الأمية بين 75 في المائة و90 في المائة في بعض الدول العربية كالسودان والمغرب ومصر. وتعاني المرأة أيضاً من عدة مصاعب أخرى منها محدودية حيازة الأراضي نظراً للتقاليد السائدة، وكبر حجم الأسرة الريفية حيث تتولى المرأة الرعاية والتنشئة بالإضافة إلى أعباء العمل المنزلي وفي الحقل مما يجعلها مشنتة في جهودها، وضعف التمويل المتاح للمرأة نظراً للإجراءات المطبقة التي تعيق حصول المرأة على التمويل اللازم لأنشطتها الإنتاجية، بالإضافة إلى حرمانها من فرص التدريب مما يعرضها للفقر وعدم القدرة على زيادة دخلها وتحسين مستوى معيشتها، علاوة على قلة المنظمات غير الحكومية الأهلية العاملة في مجال النهوض بالمرأة مما يضعف القيادات والكوادر النسائية.

الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي

الإنتاج النباتي

نما الإنتاج النباتي في الدول العربية كمجموعة بنسبة 7.2 في المائة في عام 2009 نظراً لزيادة المساحة المحصولية بنسبة 8.6 في المائة. ويرجع هذا الأداء الجيد لزيادة المساحة المحصولية لمجموعة الحبوب بنسبة 11.4 في المائة والتي تمثل مساحتها المحصولية حوالي 66 في المائة من إجمالي المساحة المحصولية، ونمو الزراعة الموسمية المروية، فضلاً عن الظروف المناخية المواتية في بعض الدول العربية ذات الموارد الزراعية الجيدة، وارتفاع معدلات هطول الأمطار وانتظام هطولها.

تبين تقديرات الإنتاج النباتي لعام 2009 أن إنتاج القمح شهد نمواً نسبته 26.7 في المائة نظراً لتحسن مستوى الغلة بنسبة 8.1 في المائة نتيجة تحرير الأسعار واستخدام البذور المحسنة وتوفير خدمات الإرشاد الزراعي بين أوساط المزارعين. وقد تركزت تلك الزيادة في الدول العربية المنتجة الرئيسية للقمح مثل المغرب وسورية ومصر. وسجل إنتاج الشعير ارتفاعاً قياسياً بلغ 45.8 في المائة نظراً لتحسن الغلة بنسبة 42.7 في المائة. وجاء النمو الجيد في إنتاج الحبوب نتيجة التوسع في زراعة الأصناف ذات الإنتاجية المرتفعة التي تتلائم مع الظروف المناخية والبيئية السائدة في الدول العربية.

وسجلت المحاصيل المطرية والمروية تطورات متفاوتة، إذ يتضح أن الزيادة التي تحققت في إنتاج بعض المحاصيل ناتج عن تحسن الغلة نظراً للتوسع في استخدام تقنيات الإنتاج الحديثة واستخدام البذور المحسنة وتوفير الخدمات الأساسية المساندة للعملية الإنتاجية من بحوث تطبيقية وإرشاد زراعي، الملحق (5/3) والجدول رقم (7) والشكل (1).

الجدول رقم (7)

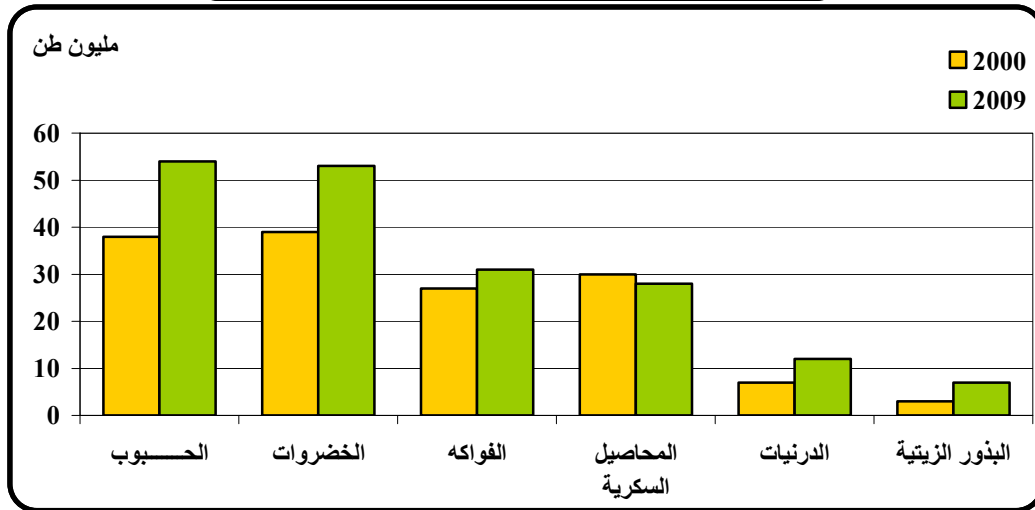
نسبة التغير في الإنتاج الزراعي في الدول العربية في عام 2009

(نسبة مئوية)

المحصول	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة	المحصول	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة
الحبوب	18.6	11.4	6.5	البنور الزيتية	3.0	4.4	1.4-
(القمح)	26.7	17.2	8.1	الخضروات	2.9	1.8	1.1
(الشعير)	45.8	2.2	42.7	الفاكهة	4.9	2.8	2.0
الدرنات	3.1-	2.0-	1.2-	المحاصيل السكرية	3.5	6.6	4.9-
البقوليات	25.7	0.8	24.7	الألياف	10.1	18.4	7.0-

المصدر: الملحق (5/3).

الشكل (1) : تطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الرئيسية في الدول العربية لعامي 2000 و2009



المصدر: الملحق (5/3).

إن مؤشرات قصور التنمية الزراعية إنتاجياً متعددة ومتنوعة، فتطور مساحات الأراضي المزروعة كان بطيئاً نسبياً خلال العقدين الأخيرين، وذلك نتيجة للتباطؤ النسبي في التوسع باستصلاح واستزراع أراضي جديدة من جهة، ولتآكل بعض أجود الأراضي المزروعة وضياعها بفعل عوامل متعددة أهمها التوسع العمراني العشوائي والتلح والانجراف،

من جهة أخرى. ووفقاً للإحصاءات، فقد ازداد إجمالي المساحات المزروعة في الدول العربية من نحو 59 مليون هكتار في عام 1990 إلى حوالي 71 مليون هكتار في عام 2008، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 1.3 في المائة، مقابل نمو سكاني سنوي بلغ حوالي 2.4 في المائة. وترتب على ذلك انخفاض متوسط نصيب الفرد من الأرض المزروعة من نحو 0.26 هكتار في عام 1990 إلى 0.18 هكتار في عام 2008، وهذا مؤشر يكشف عن أحد أسباب العجز الغذائي العربي. تمثل إنتاجية الأرض المزروعة الدلالة الحقيقية لكفاءة استخدامها ومحصلة النشاط الزراعي. ويعتبر نمط الزراعة المنتشر في معظم الدول العربية العامل المباشر وراء تباين متوسط الغلة في الزراعة المطرية والمروية نظراً للتفاوت في أساليب الزراعة والعوامل المناخية، والبنى التحتية المتاحة، ومدى كفاءة وقدرة المزارع على استخدام الحزم التقنية ونصيبه من مدخلات الإنتاج الزراعي. وتعتبر إنتاجية العمل الزراعي في الدول العربية ضعيفة بالمقارنة مع الدول المتقدمة، ويرتبط اتساع هذا التباين وانحساره بنوعية المحصول، إذ تمثل تلك الإنتاجية حوالي 18 في المائة في الحبوب وحوالي 16 في المائة في الخضار وحوالي 20 في المائة في الفاكهة وحوالي 60 في المائة في الدرنات. ويرجع سبب ذلك إلى تأثير العوامل المناخية والطبيعية غير المواتية، والضعف النسبي للاستثمار في القطاع الزراعي، وما يترتب عليه من ضعف في البنى الأساسية ومحدودية استخدام التقنيات الزراعية الحديثة. ومن جانب آخر، تعتبر إنتاجية الأراضي الزراعية في الدول العربية ضعيفة بالمقارنة مع الدول النامية في بعض المحاصيل الزراعية الإستراتيجية كالحبوب، وهي المجموعة الأكثر أهمية من حيث المساحة المحصولية أو من حيث أهميتها الاقتصادية والغذائية، الجدول رقم (8).

الجدول رقم (8)
إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية في الدول العربية
بالمقارنة مع الدول الأخرى خلال عام 2008

(كغ/هكتار)	الدول الأوروبية	الدول الآسيوية	الدول الأفريقية	الدول العربية	العالم
الحبوب	3,961	3,610	1,413	1,560	3,539
(القمح)	4,027	2,874	2,234	2,070	3,086
(الشعير)	3,619	1,662	980	478	2,776
البقوليات	2,158	735	569	835	821
قصب السكر	61,388	66,267	55,594	99,200	71,510
الخضار والبطيخ	21,043	17,433	8,792	20,769	16,936

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - بيانات الحاسب الآلي 2009.

وتتطلب مواجهة معوقات ضعف أداء الإنتاج الزراعي تطوير وتبني إستراتيجية تنموية زراعية إنتاجية عربية تعتمد على التخطيط المرن الفعال، وعلى تنمية بشرية مطردة، عادلة اجتماعياً، متجددة تقنياً، وحرية بيئياً. كما ينبغي أن

تركز هذه الإستراتيجية على حماية الموارد المتاحة واستغلال المهودور منها وضمان ترشيد استغلالها وحسن توظيفها، والاستفادة من منجزات التقنية الحيوية في مجال استنباط الأصناف ذات الإنتاجية العالية التي تتواءم مع الظروف المناخية والبيئية للدول العربية والمحافظة على الموارد المائية وتنميتها ورفع كفاءة استغلالها.

الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني

تشير تطورات الإنتاج الحيواني خلال العقد الأخير إلى تحقيق معدلات نمو بلغت حوالي 2.5 في المائة سنوياً. وقد شهدت أعداد الأبقار والجاموس زيادة بنسبة 5.4 في المائة في عام 2009. ويرجع سبب هذا النمو إلى تزايد عدد الأبقار في الدول العربية مثل السودان الذي يمتلك حوالي 60 في المائة من إجمالي عدد الأبقار في الدول العربية، وكذلك الصومال ومصر والمغرب. وسجلت أعداد الأغنام والماعز نمواً متواضعاً بلغت نسبته 0.1 في المائة في عام 2009. وقد نجم عن هذه التطورات تحقيق نمو نسبته 2.7 في المائة في إنتاج اللحوم و0.1 في المائة في إنتاج الألبان، الملحق (6/3).

وتعتبر إنتاجية الأغنام والماعز في الدول العربية من اللحوم جيدة، حيث يتراوح وزن الذبيحة بين 10-20 كيلوغرام مقابل متوسط يبلغ حوالي 15 كيلوغرام على المستوى العالمي، الأمر الذي يشير إلى توفر ميزة نسبية في الدول العربية لتربية المواشي. غير أن إنتاجية الأبقار من اللحوم والألبان تعتبر متدنية في الدول العربية، إذ تبلغ حوالي 33 في المائة من مستوى الإنتاجية في أستراليا و20 في المائة من مستواها في الولايات المتحدة و14 في المائة من مستواها في أوروبا.

وبالرغم من تحقيق زيادة عددية واضحة خلال العقد الماضي في الثروة الحيوانية، حيث ارتفع إجمالي أعدادها من 244 مليون رأس في عام 1990 إلى 388 مليون رأس في عام 2009، إلا أنها لم تقترن بزيادة مناسبة في الطاقة العلفية، مما انعكس سلباً على الإنتاجية والإنتاج من اللحوم والألبان. كما أن متوسط نصيب الفرد في الدول العربية من الوحدات الحيوانية الزراعية قد انخفض من 0.285 وحدة حيوانية في عام 1990 إلى حوالي 0.245 وحدة في عام 2009. أي أن التطور في عدد الوحدات الحيوانية عجز عن مواكبة التزايد السكاني.

وتتميز الثروة الحيوانية في الدول العربية بخصوصيتها وأهميتها، حيث تشكل تربية الثروة الحيوانية الأسلوب الأكثر ملاءمة للبيئة الرعوية، ولاستغلال موارد المراعي الطبيعية في المناطق الهامشية الجافة وشبه الجافة. وتنتشر تربية الثروة الحيوانية في إطار الأسلوب الرعوي التقليدي أو بالحيازات الزراعية التقليدية الصغيرة الوافرة العمالة ومحدودة الإمكانيات المادية على نطاق واسع في الدول العربية. بينما تستخدم نظم الإنتاج الحديثة المكثفة ذات الطابع الصناعي التجاري بتقنياتها المتطورة وارتفاع كفاءتها الإنتاجية بشكل محدود. ويعترض تربية المواشي في الإطار التقليدي عدد

من المعوقات تتمثل في صعوبة ضمان فعالية الإرشاد الحيواني والرعاية الصحية والبيطرية والتسويق. وتكتسب تربية الدواجن أهمية أساسية نظراً لمحدودية متطلباتها من المياه والأرض، حيث تتم تربيتها ضمن الحيازات العائلية الصغيرة التي تنتشر على نطاق واسع. وفي المقابل، فقد توسعت تربية الدواجن في الدول العربية وفقاً لنظم الإنتاج الحديثة خلال السنوات الأخيرة وحققت نتائج اقتصادية مهمة ساهمت في تحسين الأمن الغذائي من المنتجات الحيوانية.

ومن جانب آخر، فإن تطوير الثروة الحيوانية وتحقيق مستويات مقبولة من الإنتاج لمواجهة الطلب المتزايد يتطلب توفير كافة التسهيلات أمام القطاع الخاص لإنشاء المشاريع الكبيرة والمشاركة التي تتبع نظم إنتاجية حديثة ومكثفة، إلى جانب توفير الرعاية الصحية ونشر التعليم بين أوساط المربين، وتحسين الكفاءة الإنتاجية للسلاسل المحلية من خلال التهجين والخلط مع السلالات الأخرى ذات الإنتاجية المرتفعة. كما يتطلب ذلك إعداد وتأهيل اليد العاملة الفنية الماهرة والتي لها دراية واسعة بنظم التربية الحديثة، وتطوير وتنظيم استغلال المراعي الطبيعية وحمايتها من الاستنزاف والتدمير.

الثروة السمكية والإنتاج السمكي

تتميز مصادر الإنتاج السمكي في الدول العربية بالتنوع حيث السواحل البحرية التي يبلغ مجموع أطوالها حوالي 23 ألف كيلومتر مربع، والأنهار والمسطحات المائية والخزانات والسدود. ويقدر المخزون السمكي في الدول العربية بحوالي 8 مليون طن، في حين لا تتجاوز الطاقة الإنتاجية لهذا المخزون الثلثين. وتشير البيانات الأولية إلى أن الإنتاج السمكي للدول العربية نما بنسبة 1.3 في المائة في عام 2009 ليصل إلى حوالي 3.9 مليون طن. ويمثل هذا الإنتاج حوالي 49 في المائة من حجم المخزون ونحو 78 في المائة من الطاقة الإنتاجية الممكنة. وقد سجلت سبع دول عربية تراجعاً في إنتاجها السمكي في عام 2009، حيث تراوح هذا التراجع بين 15.5 في المائة في قطر و0.3 في المائة في الجزائر. ويبقى متوسط حصة الفرد من الأسماك في الدول العربية منخفضاً، حيث بلغ حوالي 11.6 كيلوغرام في عام 2009 مقابل 16 كيلو غرام كمتوسط على المستوى العالمي. ويتفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية إذ يتراوح بين 238.2 كيلو غرام للفرد في موريتانيا وبين أقل من نصف كيلو غرام للفرد في الأردن، الملحق (7/3).

يتفاوت الإنتاج السمكي بين الأقاليم العربية، إذ ترتفع حصيلة الصيد البحري في الدول التي تمتد مصائدتها على المحيط الأطلسي كالمغرب وموريتانيا، حيث شكل إنتاجهما حوالي 46.9 في المائة من الإنتاج السمكي العربي في عام 2009. ويعتبر إنتاج الدول العربية المطل على البحر المتوسط المصدر الثاني من حيث الأهمية النسبية لإنتاج الأسماك، حيث مثل إنتاجها حوالي 36.2 في المائة من الإنتاج السمكي العربي. وقد شكلت حصيلة الصيد البحري في منطقة الخليج العربي وبحر العرب حوالي 14.4 في المائة من الإنتاج السمكي العربي في عام 2009. أما إنتاج الدول العربية التي تطل على البحر الأحمر والمحيط الهندي فيبقى ضئيلاً نظراً لفقر المصائد البحرية، إذ مثل إنتاجها حوالي 2.6 في المائة من الإنتاج السمكي العربي، الجدول رقم (9).

الجدول رقم (9)
تطور الإنتاج السمكي في الدول العربية حسب الأقاليم
2000 و2008 و2009

(بالآلف طن)

معدل النمو السنوي (%)		2009	2008	2000	الإقليم
2009-2008	2009-2000				
0.4	2.6	1,843	1,836	1,459	المحيط الأطلسي ⁽¹⁾
2.7	4.1	1,422	1,384	990	البحر الأبيض المتوسط
0.5-	2.1	567	570	470	الخليج العربي وبحر العرب ⁽²⁾
7.3	3.8-	101	94	143	البحر الأحمر والمحيط الهندي ⁽³⁾
1.3	2.8	3,933	3,884	3,062	الإجمالي

المصدر: الملحق (7/3).

(1) يشمل هذا الإقليم المغرب وموريتانيا.

(2) يتضمن هذا الإقليم دول مجلس التعاون والعراق واليمن.

(3) يتضمن هذا الإقليم الأردن وجيبوتي والسودان والصومال.

ويعود سبب الانخفاض في الإنتاج السمكي في الدول العربية بالمقارنة مع الطاقة الإنتاجية لمصادر الأسماك العربية إلى عدد من العوامل تتمثل في قصور البنية الأساسية الضرورية وخاصة في مجال النقل والتخزين والتبريد، وعدم كفاءة موانئ الصيد المجهزة بالأرصعة وورش إصلاح سفن الصيد، والاعتماد على الوسائل التقليدية، وضعف القدرات الفنية للصيادين، وضعف الصناعات السمكية. وتتمثل مجالات تنمية وتطوير الصيد السمكي في الدول العربية في إقامة المشاريع الحديثة، ومنح التسهيلات الأساسية لتشجيع القطاع الخاص لزيادة استثماراته في هذا المجال، وتطوير البحوث واستخدام التقنية الحديثة في الاستزراع والتصنيع، وتأهيل وتدريب الكوادر الفنية العاملة في الصيد.

التجارة الزراعية العربية

حققت قيمة الصادرات الزراعية العربية نمواً بنسبة 16.8 في المائة في عام 2008، في حين ارتفعت قيمة الواردات الزراعية العربية بنسبة 17.0 في المائة، بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية. وقد تمخض عن هذه التطورات ارتفاع العجز في الميزان التجاري الزراعي من حوالي 37.5 مليار دولار في عام 2007 إلى نحو 43.9 مليار دولار في عام 2008، أي بنمو بلغت نسبته 17.1 في المائة. وعلى الرغم من تجاوز المعدل السنوي لنمو الصادرات الزراعية المعدل السنوي لنمو الواردات الزراعية خلال الفترة 2000-2008، إلا أن نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات بقيت على ما هي عليه، أي 27 في المائة للعامين 2007 و2008، الجدول رقم (10) والشكل (2).

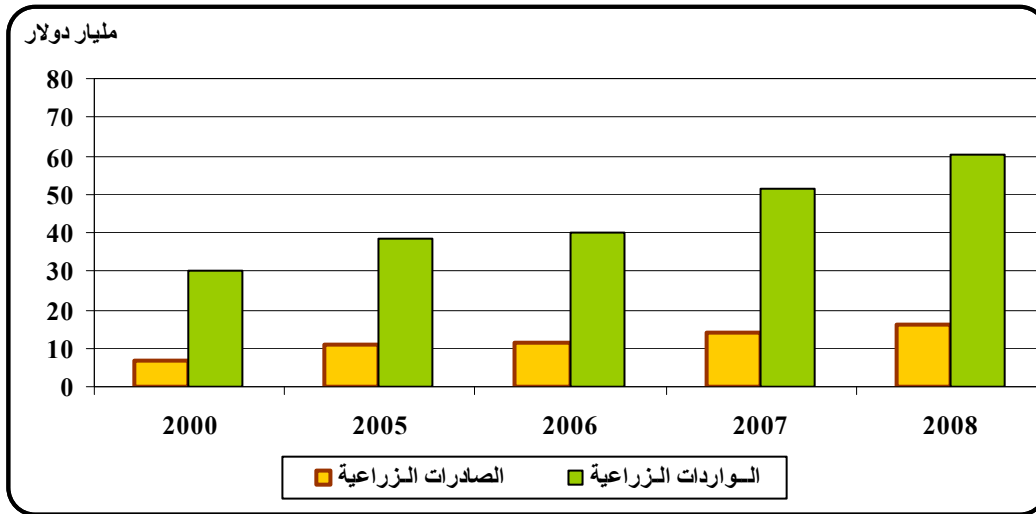
الجدول رقم (10)
تطور قيمة الصادرات والواردات الزراعية
خلال السنوات 2000 و2005 و2008

(مليار دولار)

معدل النمو السنوي (%)		2008	2007	2006	2005	2000	
2008-2007	2008-2000						
16.8	11.2	16.3	13.9	11.6	11.0	6.9	الصادرات
17.0	9.1	60.2	51.4	40.1	38.3	30.0	الواردات
17.0	8.4	43.9	37.5	28.5	27.3	23.0	العجز (صافي الواردات)
		27.1	27.1	29.0	28.7	23.2	نسبة الصادرات إلى الواردات

المصدر: الملحق (8/3).

الشكل (2) : الصادرات والواردات الزراعية العربية
2000 و 2005 و 2008



المصدر: الملحق (8/3).

الصادرات الزراعية العربية

نمت الصادرات الزراعية من حوالي 13.9 مليار دولار في عام 2007 إلى نحو 16.3 مليار دولار في عام 2008، أي بزيادة نسبتها 16.8 في المائة. ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية نتيجة للأزمة الغذائية في

عامي 2007 و2008. وقد حققت جميع الدول العربية نمواً في قيمة صادراتها الزراعية في عام 2008، لكنها جاءت بنسب متفاوتة بسبب اختلاف إمكاناتها ونشاطها التصديري وتنوع المجموعة السلعية لديها. وقد سجلت كل من سورية وجيبوتي وليبيا وفلسطين والسعودية معدلات نمو مرتفعة في قيمة صادراتها الزراعية تراوحت بين 46.1 في المائة و28.6 في المائة وتراوحت معدلات نمو قيمة الصادرات الزراعية بين 22.7 في المائة و20.0 في المائة في كل من الصومال ولبنان وتونس والعراق، وتراوحت بين 16.7 في المائة و5.0 في المائة في كل من الكويت وعمان ومصر وموريتانيا والجزائر. في حين تراجع الصادرات الزراعية في كل من السودان واليمن والأردن بنسبة 15.9 في المائة و14.1 في المائة و12.3 في المائة على التوالي، وذلك بسبب الظروف المناخية غير المواتية وقلة الأمطار التي أدت إلى انخفاض كميات الإنتاج وبشكل خاص إنتاج الخضراوات والفواكه. الملحق (8/3).

الواردات الزراعية العربية

ارتفعت قيمة الواردات الزراعية العربية من حوالي 51.4 مليار دولار في عام 2007 إلى حوالي 60.2 مليار دولار في عام 2008، وبنسبة تقدر بحوالي 17.0 في المائة. وتعود الزيادة الكبيرة في الواردات إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية بشكل غير مسبوق في الأسواق العالمية وازدياد الطلب على السلع الغذائية في الدول العربية.

تصدرت السعودية الدول العربية من حيث قيمة وارداتها الزراعية بمقدار 15.8 مليار دولار في عام 2008، تلتها الجزائر بنحو 7.0 مليار دولار، فمصر 4.9 مليار دولار، والإمارات بحوالي 4.6 مليار دولار. وشكلت واردات الدول الأربع نسبة 53.7 في المائة من إجمالي الواردات الزراعية العربية لعام 2008، في حين مثلت واردات السعودية لوحدها ما نسبته 26.3 في المائة من إجمالي قيمة الواردات الزراعية العربية. وقد تباينت نسبة نمو الواردات الزراعية في الدول العربية فرادى في عام 2008، حيث بلغت 66.1 في المائة في السودان وسجلت الصومال نمواً في قيمة وارداتها الزراعية بلغت نسبته 49.7 في المائة، وعمان 45.1 في المائة، وتونس 30.9 في المائة، والسعودية 22.3 في المائة. وتراوحت نسب النمو بين 18.5 في المائة و6.3 في المائة في كل من المغرب واليمن وفلسطين والجزائر والأردن ولبنان وموريتانيا ومصر والكويت وليبيا وجيبوتي. وانخفضت نسب نمو الواردات الزراعية إلى أقل من 5 في المائة في كل من الإمارات والبحرين وسورية والعراق، الملحق (8/3).

صافي الواردات الزراعية

تمثل الفجوة الغذائية قيمة صافي الواردات (أي إجمالي قيمة الواردات الزراعية مطروح منه إجمالي قيمة الصادرات الزراعية). وقد ارتفعت قيمة صافي الواردات الزراعية العربية من حوالي 37.5 مليار دولار في عام 2007 إلى نحو 43.9 مليار دولار في عام 2008. وقد شكلت قيمة صافي واردات السعودية حوالي 29.3 في المائة من إجمالي صافي الواردات الزراعية في عام 2008، تلتها الجزائر بنسبة 15.6 في المائة ومصر بنسبة 7.4 في المائة. وحققت سورية وموريتانيا فائضاً في ميزانها التجاري الزراعي في عام 2008 بلغ 1.2 مليار دولار و214 مليون دولار على التوالي.

ويذكر أن سورية سجلت فائضاً في ميزانها التجاري الزراعي منذ عام 2006 بسبب زيادة وتنوع الإنتاج، واعتماد سياسات مرنة في الإنتاج والتصدير، والانفتاح على الأسواق العالمية وبشكل خاص السوق الأوروبية، وتشجيع الاستثمار والتصدير الزراعي، بينما سجلت موريتانيا فائض في ميزانها التجاري الزراعي منذ بداية الألفية بسبب زيادة قيمة صادراتها من الأسماك في ضوء ارتفاع أسعارها، الملحق (8/3) والجدول رقم (11).

الجدول رقم (11)
صافي الواردات الزراعية لعامي 2008 و2000

متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات (دولار)		صافي الواردات (مليار دولار)		
2008	2000	2008	2000	
136	83	43.9	23.0	إجمالي الدول العربية
60	48	14.4	9.7	الدول العربية ذات الموارد الزراعية ⁽¹⁾
549	349	21.1	10.2	دول مجلس التعاون الخليجي
150	60	8.1	2.7	الدول الأخرى ⁽²⁾

المصدر: الملحقان (8/2) و(8/3).

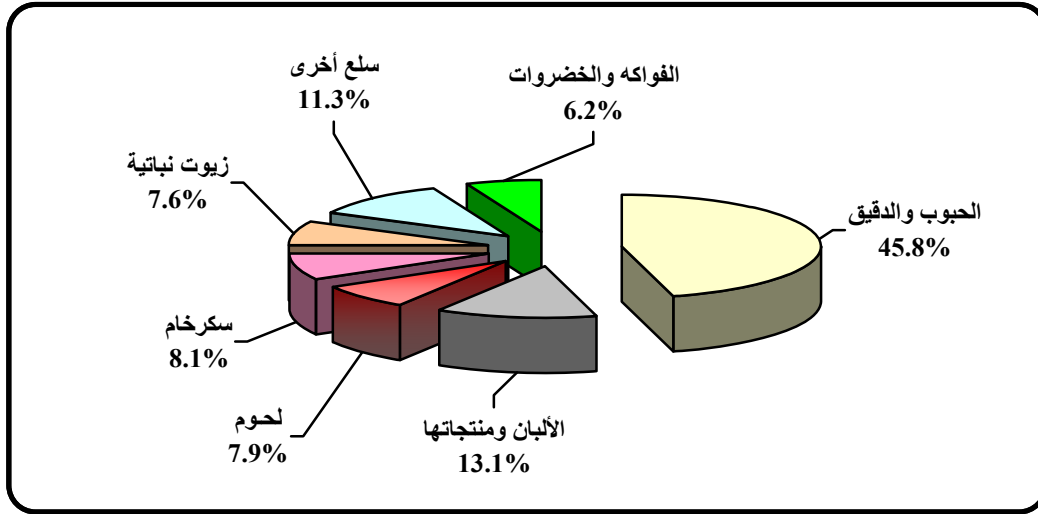
(1) مصر، الجزائر، المغرب، السودان، سورية، العراق، تونس.

(2) الأردن، فلسطين، ليبيا، لبنان، موريتانيا، الصومال، جيبوتي واليمن.

التجارة العربية في السلع الغذائية الرئيسية

الواردات: ارتفعت قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية من حوالي 36.1 مليار دولار عام 2007 إلى حوالي 41.7 مليار دولار في عام 2008، أي بنمو بلغت نسبته 15.3 في المائة. وقد شكلت قيمة الواردات من هذه السلع حوالي 69.2 في المائة من إجمالي قيمة الواردات الزراعية لعام 2008. وتصدرت الحبوب والألبان ومنتجاتها والسكر واللحوم والزيوت النباتية و واردات السلع الغذائية الرئيسية من حيث الكمية والقيمة، وشكلت حوالي 89 في المائة من إجمالي كمية الواردات وحوالي 82.5 في المائة من إجمالي قيمتها. وقد توزعت السلع الغذائية المستوردة خلال عام 2008 إلى ثلاث مجموعات حسب التغير في كمياتها وقيمتها، حيث تشمل المجموعة الأولى سلعاً ارتفعت كمياتها وقيمتها كالحبوب والذور الزيتية والزيوت النباتية والخضروات والأغنام والماعز واللحوم. أما المجموعة الثانية فتضم السلع التي ارتفعت قيمتها بالرغم من تراجع كمياتها المستوردة، وتضم السكر الخام والبقوليات والفواكه والبيض. وتشمل المجموعة الثالثة السلع التي انخفضت قيمة وكمية مستورداتها وتشمل البطاطس بسبب زيادة إنتاج الدول العربية من هذه السلعة وكذلك الأبقار والجاموس، الملحق (9/3) والشكل (3).

الشكل (3) : هيكل الواردات العربية من السلع الغذائية الرئيسية في عام 2008



المصدر: الملحق (9/3).

الصادرات: ارتفعت قيمة الصادرات من السلع الغذائية الرئيسية من حوالي 10.3 مليار دولار في عام 2007 إلى نحو 10.9 مليار دولار في عام 2008 أي بنسبة نمو بلغت 5.6 في المائة. وتبقى نسبة النمو هذه دون المتوسط السنوي المسجل خلال الفترة 2008-2000 الذي بلغ 14.4 في المائة. أما من حيث الكميات المصدرة، فلم تسجل زيادة تذكر في عام 2008 إذ بقيت في حدود 15.3 مليون طن، وذلك مقابل زيادة بلغت 9.8 في المائة كمتوسط سنوي خلال الفترة 2008-2000. وقد شكلت صادرات الأسماك والخضروات والفواكه والألبان حوالي 61.2 في المائة من قيمة الصادرات. وقد ارتفعت قيمة صادرات الألبان ومنتجاتها بنسبة قياسية بلغت 74.1 في المائة، والبطاطس بنسبة 13.2 في المائة والبيض بنسبة 13 في المائة، في حين تراجع قيمة صادرات البقوليات بنسبة قاربت الثلث في عام 2008. ويعود تراجع نسبة زيادة قيمة الصادرات من السلع الغذائية الرئيسية عام 2008 مقارنة بمتوسط نسبة زيادتها خلال الفترة 2008-2000 إلى مجموعة من الأسباب، أهمها عدم استكمال التشريعات والإجراءات المؤسسية لإطلاق عملية التصدير، وزيادة الطلب على الأغذية في الدول العربية، وتباطؤ التوسع في استصلاح الأراضي، وإعطاء الأولوية للتوسع الأفقي على حساب التنمية الرأسية.

الصادرات والواردات السمكية

ارتفعت الصادرات السمكية العربية بنسبة 7.4 في المائة من حيث الكمية، وبنسبة 7.2 في المائة من حيث القيمة في عام 2008. وقد جاء هذا الارتفاع بسبب زيادة قيمة صادرات المغرب بنسبة 9.3 في المائة وكمياتها بنسبة 8 في المائة، وقيمة صادرات اليمن بنسبة 5.5 في المائة وكمياتها بنسبة 15.3 في المائة. وتأتي المغرب في مقدمة

الدول العربية المصدرة للأسماك، حيث شكلت صادراتها حوالي 60.5 في المائة من إجمالي قيمة الصادرات العربية في عام 2008، تلتها موريتانيا بحصة بلغت نسبتها 11.1 في المائة، واليمن بحصة 8.8 في المائة.

وفي المقابل، ارتفعت قيمة الواردات السمكية بنسبة 6.6 في المائة كما زادت كمياتها بنسبة 4.4 في المائة في عام 2008. وقد تباينت نسب زيادة قيمة الواردات السمكية بين الدول العربية في عام 2008، حيث زادت قيمة واردات الأردن بنسبة 43.6 في المائة، والجزائر بنسبة 44.6 في المائة، وعمان بنسبة 20 في المائة، والسودان بنسبة 7.8 في المائة، وجيبوتي بنسبة 27.3 في المائة، بينما تراجعت قيمة واردات تونس بنسبة 5.5 في المائة واليمن بنسبة 0.7 في المائة بسبب زيادة الإنتاج في هاتين الدولتين، الملحق (10/3).

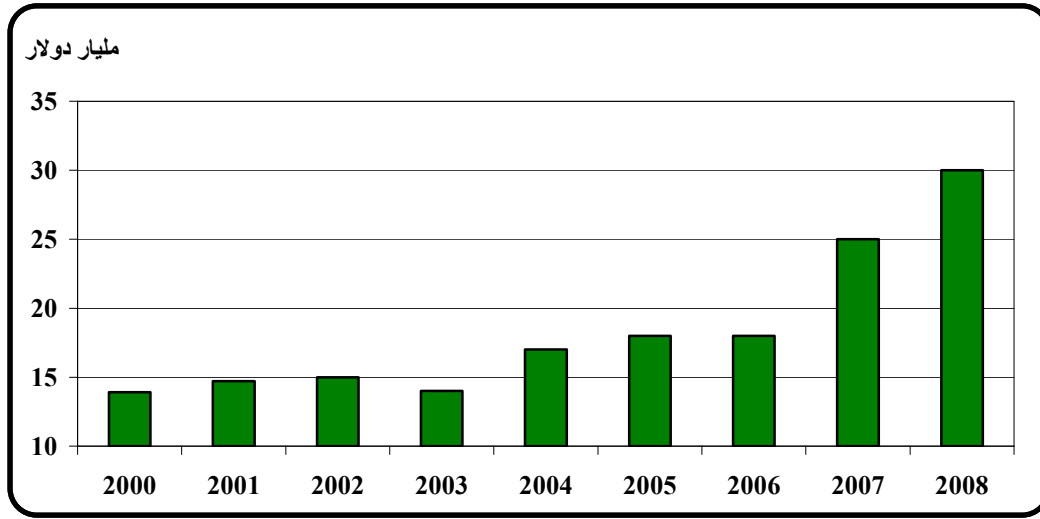
ويتميز التبادل التجاري السمكي بين الدول العربية بالضآلة، بسبب النقص في خدمات النقل وقلة الموانئ المعدة للتصدير، ومزاحمة المنتجات الأجنبية في الأسواق العربية. وتصدر المغرب وموريتانيا أكثر من 70 في المائة من إنتاجهما السمكي إلى الدول الأوروبية. كما توسع اليمن في تصدير إنتاجها إلى الدول الأوروبية وتبني العديد من المنشآت والموانئ لهذا الغرض. وتستورد الدول العربية الأصناف ذات القيمة المنخفضة وتصدر الأسماك مرتفعة الثمن. وقد بلغ متوسط استهلاك الفرد في الدول العربية حوالي 11.6 كغ في عام 2008 مقابل 16.5 كغ على المستوى العالمي.

الفجوة الغذائية للسلع الغذائية الرئيسية وأبعادها التنموية

ارتفعت قيمة الفجوة الغذائية الرئيسية من حوالي 24.9 مليار دولار في عام 2007 إلى حوالي 29.9 مليار دولار في عام 2008، أي بنسبة بلغت 19.9 في المائة. وتعتبر نسبة الزيادة كبيرة مقارنة بالمتوسط السنوي لزيادة الفجوة الذي بلغ 10.0 في المائة خلال الفترة 2000-2008. وقد جاء ارتفاع قيمة الفجوة نتيجة لازدياد الطلب على السلع الغذائية وارتفاع أسعارها بشكل كبير بسبب الأزمة الغذائية العالمية.

شكلت مجموعة الحبوب حوالي 61.3 في المائة من قيمة الفجوة الغذائية في عام 2008. وقد احتل القمح المركز الأول في قائمة السلع ذات الفجوة المرتفعة، حيث مثل حوالي 56.1 في المائة من فجوة الحبوب و34.4 في المائة من إجمالي الفجوة. وقد شكلت الألبان ومنتجاتها حوالي 14.9 بالمائة من قيمة الفجوة الغذائية، واللحوم حوالي 10.4 في المائة، والسكر حوالي 9.1 في المائة، والزيوت النباتية حوالي 8.7 في المائة. وقد زادت قيمة الفجوة للسكر واللحوم والألبان والأرز والحبوب والبقوليات والزيوت النباتية بنسب تتراوح ما بين 0.1 في المائة و39.5 في المائة في عام 2008، في حين تراجعت قيمة الفجوة للبطاطس بنسبة 47.8 في المائة والخضروات بنسبة 16.3 في المائة والفاكهة بنسبة 4.5 في المائة. وقد سجلت نسبة الفائض من الأسماك عام 2008 زيادة بنسبة 6.8 في المائة في عام 2008، الملحق (11/3) والشكل (4).

الشكل (4) : تطور قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية (2008-2000)



المصدر: الملحق (11/3).

الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي: أدت زيادة الطلب على عدد من المحاصيل الرئيسية في عام 2008 إلى تراجع نسب الاكتفاء الذاتي فيها. فقد تراجعت نسبة الاكتفاء من الحبوب من 48 في المائة في عام 2007 إلى 45.4 في المائة في عام 2008، ونسبة الاكتفاء من القمح من 46.8 في المائة إلى 41.7 في المائة، والشعير من 30.3 في المائة إلى 21.6 في المائة، والبقوليات من 64.6 في المائة إلى 56.2 في المائة، والزيوت النباتية من 37.7 في المائة إلى 36.8 في المائة. وفي المقابل، طرأ تحسن طفيف على نسب الاكتفاء لعدد من السلع الغذائية كالأرز الذي ارتفعت نسبة الاكتفاء فيه من 73.8 في المائة إلى 74.1 في المائة، والذرة الشامية من 33.5 في المائة إلى 35.3 في المائة، والسكر من 28.5 في المائة إلى 29.2 في المائة، والفواكه من 97.6 في المائة إلى 98.1 في المائة، واللحوم من 81.6 في المائة إلى 81.9 في المائة والألبان ومنتجاتها من 68.6 في المائة إلى 70.1 في المائة، الملحق (11/3).

ويؤكد استمرار العجز وارتفاع قيمة الفجوة الغذائية بنسب متصاعدة خلال السنوات الأخيرة صحة التوقعات والتقديرات التي جرت في عام 2007. وقد بينت هذه التقديرات حينها أن الفجوة سنستمر في الارتفاع إذا ما بقيت الأوضاع على ما هي عليه، وستصل إلى حوالي 27 مليار دولار عام 2010 وإلى 44 مليار دولار عام 2020 وإلى 71 مليار دولار عام 2030. إلا أن تسارع زيادة الفجوة تجاوز هذه التوقعات حيث وصلت قيمتها إلى حوالي 30 مليار دولار في عام 2008.

وتعود أسباب تفاقم العجز الغذائي إلى ضعف أداء القطاع الزراعي بسبب عدم معالجة المشكلات المزمنة في بنية هذا القطاع المتمثلة في تخلف البحوث الزراعية ومحدودية استخدام التقنية الحديثة، وضعف الإنتاجية الزراعية مقارنة بمثيلاتها في العالم، وتدني كفاءة استغلال الموارد المائية لدرجة باتت تنذر بأخطار فادحة على مستقبل الأمن الغذائي

والتنمية الزراعية والريفية بمجملها. وتشمل هذه الأسباب كذلك ضعف الاستثمارات الموجهة للزراعة وضعف مشاركة القطاع الخاص بشكل فعال في التنمية الزراعية، وعدم فعالية برامج التنمية في الريف وعدم التكامل بين الموارد البشرية والمالية والطبيعية في الدول العربية، وضعف البنى الأساسية، والفجوة الواسعة في الخدمات الزراعية المساندة بشكل لا يمكن من إقامة تنمية زراعية فعلية. ويضاف إلى ذلك تعاقب فترات الجفاف ونقص الأمطار، مع الاستمرار في هدر الموارد المائية، وقلة الموارد المالية المخصصة للتنمية الزراعية، وعدم قدرة السياسات والإجراءات المتخذة على معالجة تبعاتها. وسيؤدي استمرار هذه الأوضاع إلى ضغوط كبيرة على موازنات الدول العربية وتحويل القسم الأكبر من الموارد لتأمين الغذاء، وتحمل الشريحة الأوسع من السكان أعباءً كبيرةً جراء الارتفاع المستمر في أسعار الأغذية مما يزيد من حدة الفقر وتدني الأوضاع الصحية، ويترك آثاراً سلبية بالغة على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.

السياسات الزراعية في الدول العربية

مع تنامي دور القطاع الزراعي والتعويل عليه في تحقيق الأمن الغذائي في أغلب الاقتصادات العربية في ظل الضغوط على الموارد جراء النمو السكاني الكبير، سعت الدول العربية إلى تطوير سياساتها وخططها الزراعية لتنماشى مع التغيرات التي تجريها على استراتيجياتها وخططها التنموية. وقد انتهجت الدول العربية سياسات أكثر انفتاحاً خلال الربع الأخير من القرن العشرين ومطلع القرن الحالي للتكيف مع التحولات الكبرى التي حدثت في العالم. وتوزعت جهود الدول العربية بين السياسات التي اعتمدت التخلي عن إشراف القطاع العام المباشر على عمليات الإنتاج، وإلغاء التخطيط المركزي، وإفساح المجال أمام القطاع الخاص للعمل في إنتاج وتسويق الحاصلات الزراعية واستيراد مستلزماتها، وبين السياسات التي اتبعت نهجاً متدرجاً في التخلي عن سيطرة مؤسسات الدولة على عمليات الإنتاج والتسويق، واعتماد سياسة التكيف على مراحل مع المستجدات التي أملتتها الثورة التقنية وقوانين تحرير التجارة.

ونتيجة لذلك، فقد اختلف الأداء من دولة إلى أخرى وفقاً للبيئة التشريعية والقانونية والاستثمارية التي تحكم الخطط والبرامج المنفذة، والقدرة على توفير الموارد المالية ومتطلبات التحول والمواءمة مع انفتاح الاقتصاديات والعولمة والدور المركزي النشط للقطاع الخاص. وقد تمحورت هذه السياسات حول سعيها لتقليص الإجراءات الحمائية والحد من التدخل الحكومي في إدارة القطاعات الإنتاجية، وتحرير أسعار السلع والخدمات الزراعية، وخفض الضرائب على القطاع الزراعي بشكل تدريجي، ومعالجة التثوهات في قطاع التجارة الزراعية لإزالة العوائق أمام انسياب السلع إلى الأسواق، واعتماد خطط زراعية أكثر مرونة، مع التنبيه لأخطار شح المياه ووضع الخطط لترشيد استخدامها، وإصدار قوانين جديدة لتشجيع الاستثمار في الزراعة، وتخصيص موارد مالية أكبر لتوفير القروض للمزارعين. واعتماد إجراءات ميسرة لامتلاك واستئجار الأراضي الزراعية، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص. كما ركزت هذه السياسات على تنمية قطاع الصناعات التحويلية الزراعية لتعزيز المنافع الاقتصادية للمزارعين والمستهلكين. وقد شملت هذه السياسات سنّ العديد من التشريعات لحماية البيئة والتنوع الحيوي.

ومع بروز التوجهات الجديدة في التجارة الدولية، فقد انضمت بعض الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية، ووقع البعض اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. كما قامت بعض الدول باتخاذ عدد من الإجراءات لحماية إنتاجها الوطني من الإغراق والمنافسة واستفادت من الميزات التفضيلية والإعفاءات التي حصلت عليها، وشرع بعضها بتحرير الأسعار عند الإنتاج، والتخلي عن الدعم لجذب المستثمرين، والوفاء بالتزاماتها في إطار الاتفاقيات التجارية التي أبرمتها. وقد ساهم قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في إزالة بعض العقبات والقيود التي تعيق وصول السلع الزراعية إلى الأسواق، مما زاد من حجم التجارة الزراعية البينية، وعزّز فرص التنسيق والتعاون بين الدول العربية في مجالات الإنتاج والتصنيع والتسويق وتبادل الخبرات.

وفي ظل أزمتهن عالميتين مالية وغذائية خلال عامي 2007-2008، فقد أولت السياسات العربية مزيداً من الاهتمام بالقطاع الزراعي، وتصدرت مشروعات الأمن الغذائي قائمة المشاريع التي أقرتها قمة الكويت الاقتصادية والاجتماعية والتنمية، حيث خصصت موارد مالية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما فيها المشاريع الزراعية. وضمن هذا السياق، اتخذ العديد من الدول العربية خطوات عملية للتعاون فيما بينها لإقامة مشروعات زراعية في المناطق التي تتوفر فيها الأراضي والمياه. ووضعت مؤسسات التمويل العربية تنمية قطاع الزراعة والمياه في أولوياتها وخصصت موارد مالية كبيرة لتمويل المشروعات الزراعية، ودعم مشروعات الأمن الغذائي والبحث العلمي ونقل التقنية، حيث بلغ مجموع القروض المخصصة للقطاع الزراعي حوالي 6.9 مليار دولار تمثل 12 في المائة من مجمل عملياتها التمويلية. كما تم اعتماد برنامج دعم البحوث الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية، حيث سيقوم المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا) بتنفيذه بالتعاون مع عدد من الدول العربية، أنظر الإطار.

وقد ظهرت نتائج هذه السياسات من خلال مجموعة من المؤشرات تمثلت في تحقيق نسب أعلى من الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية، حيث زادت نسبة الاكتفاء من الخضار والفواكه والأسماك وحققت فائضاً للتصدير خلال الفترة 2000-2008، بالإضافة إلى تنفيذ عدد من المشروعات المولدة للدخل في الريف، وزيادة مساهمة الصادرات الزراعية في إجمالي قيمة الصادرات. كما تطور الإنتاج الزراعي بنسبة 8.1 في المائة خلال الفترة 2000-2009. وتطورت الصناعات التحويلية التي تعتمد على المحاصيل الزراعية، وتم التوسع في تطبيقات نقل وتوطين التقنية الحديثة. كما زادت المساحات التي تروى بالطرق الحديثة لتمثل حوالي 15 في المائة من الأراضي المروية.

ومن جانب آخر، فقد واجه تنفيذ هذه السياسات عدد من العقبات والثغرات تمثلت في التركيز على البرامج القطرية على حساب المشروعات التكاملية والميزة النسبية، بالإضافة إلى عدم توفر البنى الأساسية والخدمات الزراعية المساندة التي تتيح قيام مشروعات زراعية متكاملة، وعدم إزالة العوائق والقيود غير الجمركية لجذب المستثمرين والتركيز على جوانب الإنتاج أكثر من التسويق، وإعطاء الأولوية للتوسع الأفقي على حساب التنمية الرأسية، الأمر الذي ساهم في تقليل العائد من الاستثمارات الزراعية المتواضعة أصلاً، واتساع الفجوة الغذائية وزيادة الطلب على الموارد المائية الشحيحة.

ويتطلب الواقع الراهن انتهاج سياسات زراعية أكثر نجاعة من خلال اعتماد الميزة النسبية وتكامل الموارد بين الدول العربية، وتنسيق الخطط الزراعية العربية، وحماية المصادر الطبيعية من الاستنزاف وترشيد استخدامها، وتنفيذ برامج أكثر طموحاً لتوفير الخدمات الأساسية في الريف، وإعطاء حوافز وإجراءات لجذب المستثمرين للعمل في المشروعات الزراعية، وإزالة العوائق أمام انتقال الأفراد ورؤوس الأموال بين الدول العربية، وتحديث وسائل الإنتاج، والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة وتوطينها، وسن التشريعات والقوانين للمساهمة بفعالية في التجارة الزراعية العالمية.

الاستثمار في القطاع الزراعي

يتبين من توزيع الاستثمارات العربية القطاعية خلال الفترة 2000-2008 تواضع نصيب القطاع الزراعي من هذه الاستثمارات، وبما لا يتناسب مع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية وخاصة في الدول المنتجة الرئيسية، حيث يتراوح نصيب الزراعة في الدول العربية ما بين 5 في المائة و8 في المائة فقط من مجمل الاستثمارات. ويواجه القطاع منافسة غير متكافئة مع القطاعات الأخرى كالخدمات والعقارات والصناعة. كما أن الممولين الرئيسيين للاستثمار الزراعي هما القطاع العام والخاص بما يتراوح ما بين 90 في المائة و95 في المائة، حيث لا تمثل الاستثمارات المشتركة والأجنبية سوى 5 إلى 10 في المائة. وقد قدرت الاستثمارات العربية البينية الخاصة بحوالي 16.2 مليار دولار في عام 2008، بلغت حصة القطاع الزراعي منها حوالي 6 في المائة. ويعود تدني الاستثمار في القطاع الزراعي إلى عوامل متعددة أهمها عدم توفر البنية الأساسية التي تتيح المجال للقطاع الخاص لإقامة المشروعات الزراعية الكبرى في مناطق الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى قلة الخدمات المساندة مثل وسائل النقل والتخزين، واستمرار العقبات أمام تدفق رؤوس الأموال والعمالة بين الدول العربية، وغلبة الأسلوب التقليدي في إدارة القطاع الزراعي، وضعف كفاءة العاملين في هذا القطاع، وعدم توفر القاعدة الصناعية الغذائية الكافية لاستيعاب الإنتاج.

ومن جانب آخر، يعاني القطاع الزراعي من قلة الموارد المالية المخصصة للائتمان الزراعي وارتفاع نسبة الفوائد على القروض الزراعية وضعف نسبة القروض المتوسطة والطويلة الأجل، حيث بلغت نسبة القروض القصيرة والموسمية حوالي 82 في المائة من مجمل التمويل الزراعي. كما يعاني القطاع الزراعي من عدم توفر تغطية تأمينية، حيث لا تتوفر تشريعات في معظم الدول العربية في هذا المجال.

وفي إطار اهتمامات مؤسسات وصناديق التنمية العربية أعضاء مجموعة التنسيق في دعم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية، فقد أولت هذه المؤسسات اهتماماً بالغاً للمشاريع الزراعية الحيوية حيث بلغ إجمالي القروض التي خصصتها لدعم النشاط الزراعي خلال الفترة 1970-2009 لثلاثة عشر دولة عربية 6.9 مليار دولار، أي حوالي 11.7 في المائة من مجمل العون المقدم للدول العربية. واستهدفت مداخلات المؤسسات في هذا النشاط دعم جهود الدول العربية لضمان أمنها الغذائي والمائي بتقديم القروض الميسرة لتطوير واستغلال الموارد الزراعية أفقياً وعمودياً، واستثمار الموارد المائية من خلال إقامة وصيانة السدود وإقامة شبكات الري وصرف المياه، واستصلاح الأراضي الزراعية وبناء الطرق الريفية ومنح القروض للمزارعين وإدخال التقنيات الحديثة في الإنتاج وتوفير الخدمات الضرورية، وتحويل نظم الإنتاج الزراعي في مساحات كبيرة من الزراعة المطرية إلى المروية بهدف زيادة الإنتاج

الزراعي واستقراره، بالإضافة إلى زيادة دخل المزارعين وتحسين مستويات معيشتهم والحد من هجرة السكان من الريف.

ومن المشاريع الحيوية التي ساهمت مؤسسات التنمية في تمويلها وأولتها الاهتمام الخاص مشاريع بناء السدود التي بلغ عددها 27 سداً لتوفير مياه الشرب والري وتوليد الطاقة الكهربائية في سبع دول عربية من أهمها سد تشرين في سورية وسد الوحدة في المغرب وسد مروحي في السودان. وتساهم هذه المشاريع في زيادة السعة التخزينية للسدود العربية وتوفير مصادر مائية مناسبة ومنتظمة في ظل تعاظم الطلب عليها لكافة الأغراض، وفي مقدمتها النشاط الزراعي.

مشروع دعم البحوث الزراعية لتعزيز الأمن الغذائي في الدول العربية

في إطار الاهتمام بدعم التنمية الزراعية لمواجهة العجز الغذائي في الدول العربية، وفي أعقاب الأزمة الغذائية العالمية وانعكاساتها على مجمل الأوضاع المعاشية والتنموية، تم إطلاق مشروع تعزيز الأمن الغذائي في الدول العربية بالتعاون مع مؤسسات التمويل العربية والإقليمية. ويتولى المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا) مهمة إدارة وتنفيذ المشروع من خلال تطبيق التقنيات الزراعية الحديثة في الدول العربية المشمولة بالمشروع وذلك لزيادة إنتاج الحبوب، وبشكل خاص القمح الذي بلغت قيمة الكميات المستوردة منه أكثر من 10 مليار دولار تمثل حوالي 34 في المائة من قيمة الفجوة الغذائية عام 2008.

يهدف المشروع إلى المساهمة الفعالة في تقليص العجز الغذائي وتنمية القطاع الزراعي في الدول العربية، وذلك عن طريق زيادة إنتاج وإنتاجية الحبوب وفي مقدمتها القمح واستنباط أصناف جديدة محسنة ونشر زراعتها، وتحسين النظم المحصولية والممارسات الزراعية، والاستخدام الأمثل لمصادر المياه، وتطبيق التقنيات الزراعية الحديثة، وتأسيس شراكة فعالة بين مراكز البحوث الزراعية الوطنية العربية في مجال بحوث القمح، وتدريب الباحثين والفنيين في البحوث الزراعية المختلفة. لتعزيز قدرات هذه المؤسسات بشكل عام. وستشارك كل من مصر، والمغرب، وتونس، والسودان، وسورية، واليمن، والجزائر في المشروع، حيث تبقى المشاركة مفتوحة لبقية الدول العربية. وقد صمم المشروع من خلال مكونين يتم العمل فيهما على التوازي:

- 1- اختيار مناطق نموذجية واسعة في الدول المشاركة لتنفيذ أنشطة المشروع فيها، والتي تتمثل في نشر الأصناف المختبرة والمضمونة على مستوى الدول، ومن ثم العمل على نظام إكثارها، وتعميم تبنيها في أوساط المزارعين في معظم الدول العربية بعد التحقق من جدواها.
- 2- وضع تنفيذ المشروع ضمن إطار مؤسسي يضمن استمراره بعد انتهاء مدة تنفيذه. ويتم ذلك من خلال تفعيل مركز بحوث القمح ليكون إطاراً لشبكة تعاون لتدريب العلماء الجدد في تحسين إنتاجية القمح في الدول المستهدفة، ودعم برامج تدريب طلاب الدراسات العليا، وتحسين كفاءة البحث العلمي في مراكز البحوث الوطنية في المنطقة العربية من خلال تطوير قدرات المؤسسات البحثية الزراعية والعاملين فيها وتعزيز التعاون مع مراكز البحوث المتقدمة، لإقامة شراكة مع المؤسسات الإقليمية والعالمية. كما سيركز المشروع على التكامل المؤسسي من خلال تشجيع البحوث ونظم الإرشاد للعمل معاً في حقول المزارعين. كذلك سيتم تدريب حوالي 8,000 مزارع من خلال الأيام الحقلية، ومدارس المزارعين، وورش العمل في المستويين المحلي والإقليمي.

وتتمثل أهم مبررات المشروع في وضع استراتيجيات جديدة للأمن الغذائي في الدول العربية، وتحسين مصادر المعيشة في المجتمعات الريفية، إلى جانب معالجة معوقات تطوير الإنتاج الزراعي وفي مقدمتها ضعف الإنتاجية وعدم كفاية الإنتاج من المحاصيل الغذائية، وضعف قدرات المؤسسات البحثية والزراعية الوطنية في الدول العربية.